

## قراءة في أهم البرامج الانتخابية للقوى الفائزة في الانتخابات العراقية لعام 2010

م.د. همسة قحطان الجميلي

### وحدة البحوث والدراسات السياسية

في الديمقراطية التعددية التي تعتمد مبدأ حق الأكثرية السياسية في تشكيل الحكومة وقيادة البلاد، يكون التنافس الانتخابي بين الأحزاب بالاعتماد على برامجها المعروضة أمام الناخبين الذين يكون دورهم دراسة هذه البرامج واختيار ما يعتقدون انه الأفضل لتحقيق الرفاهية والوحدة الوطنية وتحسين الخدمات وغيرها من المطالب، لذا تسعى الأحزاب والتنظيمات السياسية لكسب أصوات الناخبين من اجل الحصول على مقاعد في السلطة التشريعية ومناصب في الحكومة، والأمر الحاسم في هذه العلاقة بين هذه الأحزاب والناخبين هو البرامج الانتخابية لكونها من أهم الآليات التي تتبعها الأحزاب للتعريف بفكرها عموما ونظرتها إلى الأحداث التي تجري على الساحة، إذ تبين هذه البرامج طبيعة ما سوف تقوم به تلك الأحزاب على المستوى السياسي والاقتصادي والخدمي في حال حصولها على مقاعد في البرلمان والحكومة، وفي ما يلي نستعرض أهم ما جاء في البرامج الانتخابية لدى الكتل الحاصلة على النسبة الأعظم من مقاعد البرلمان البالغ عددها 325 مقعدا:

#### أولا: القائمة العراقية

والتي خاضت الانتخابات في 15 محافظة عراقية وحصلت على 91 مقعدا في النتائج النهائية، ومن أهم برامج هذه القائمة: محاربة الفساد المالي والإداري، اعتماد الكفاءة معيارا لاختيار المسؤولين في الدولة، بناء دولة قوية بعيدة عن المحاصصة الطائفية، اعتماد الكفاءة في القيادات الأمنية وبناء القوات المسلحة بشكل يسمح لها تأمين الحدود، إعادة العمل بنظام التجنيد الإلزامي، وتكريس الوحدة الوطنية بين مختلف المكونات في العراق، والاهتمام بملف الخدمات والتركيز على الأحياء المهملة في العاصمة والمحافظات.

## ثانيا: ائتلاف دولة القانون

خاض ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في 15 محافظة وحصل على 89 مقعدا، وأهداف الائتلاف حسب برنامجه الانتخابي: التركيز على الاستقلال والسيادة الوطنية من خلال أخراج العراق من البند السابع، مواصلة السير في مشروع المصالحة الوطنية، تأهيل القوات المسلحة والشرطة الوطنية وقوات الأمن وحرس الحدود، مواصلة الحرب على الإرهاب ومعاوية المروجين للبعث والتطرف، تنويع الإيرادات المالية في الموازنة الاتحادية وتخطيط الإنفاق الاستثماري، خفض رواتب المسؤولين والنواب، محاربة الفساد الإداري، ملاحقة ومحاكمة رموز النظام السابق، الاهتمام بالصناعة وتطوير القطاع الخاص، الاهتمام بقطاع الكهرباء وصولا إلى كهرباء بدون انقطاع عام 2014، إنشاء مطار الفرات الأوسط الدولي.

## ثالثا: الائتلاف الوطني العراقي

خاض الائتلاف الوطني العراقي الانتخابات في جميع المحافظات العراقية بما فيها محافظات إقليم كردستان، وحصل على 70 مقعدا في عموم البلاد. شمل البرنامج الانتخابي لهذه الكتلة الموزع على 102 صفحة، والذي أسهم في كتابته 80 خبيرا عراقيا، القضايا الاجتماعية والصحية، كحماية حقوق الإنسان، مكافحة الفساد، إطلاق سراح المعتقلين من السجون، وخصص البرنامج الانتخابي للائتلاف حيزا واسعا للموضوع الأمني والمؤسسات العسكرية ومكافحة الإرهاب، وبالنسبة إلى قضية كركوك أكد التحالف على أن هذه المدينة صورة مصغرة لحقيقة التنوع الأثني والديني والمذهبي في العراق، وأنه ينبغي التعامل معها بما يضمن العدالة والإنصاف لجميع التنوعات القومية والمذهبية، ويسهم في تعزيز الوحدة الوطنية. وفي الموضوع النفطي يرى الائتلاف أن مستقبل العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي يعتمد اعتمادا كبيرا على الرؤية الإستراتيجية لتطوير قطاع صناعة النفط بكل أبعاده، أما قوات الاحتلال الأمريكي فان وجودها استثنائي مرفوض ومسؤولية الائتلاف تحتم عليه العمل على تعجيل انسحاب جميع القوات الأجنبية. وافرد برنامج الائتلاف الوطني

العراقي فقرة مخصصة للمرجعية الدينية العليا التي تعهد بموجبها بالعمل على احترام توجيهاتها الرشيدة .

#### رابعاً: كتلة التحالف الكردستاني

خاضت كتلة التحالف الكردستاني الانتخابات في ثمان محافظات عراقية وحصلت على 43 مقعداً، وأهم ما جاء في برنامج هذه الكتلة الانتخابي هو: تطبيق المادة 140 الخاصة بكرسكوك لإعادة الوضع إلى ما هو عليه في المدينة قبل سبعينيات القرن الماضي وضمها إلى إقليم كردستان، ضم المناطق ذات الغالبية الكردية في محافظات الموصل وديالى وصلاح الدين إلى الإقليم، دعم الملف الاقتصادي في البلاد، وفتح باب الاستثمار الأجنبي بما يخدم جميع الجوانب، تحسين الخدمات المقدمة إلى المواطنين لاسيما فيما يتعلق بملف الكهرباء.

#### خامساً: كتلة التغيير

خاضت كتلة التغيير الانتخابات النيابية في محافظات اربيل والسليمانية ودهوك وحصلت على 8 مقاعد، وأهم أهداف هذه الكتلة وحسب برنامجها الانتخابي هو: ضم جميع الأراضي الكردية إلى كردستان واعتبار كركوك مدينة كردية ولا يمكن التنازل عنها بأي شكل من الأشكال، ضرورة تعزيز الواقع الخدمي في المناطق الكردية ومساعدة المعوزين والمحرومين عن طريق توسيع شبكة الرعاية الاجتماعية، والنهوض بالاقتصاد والزراعة

#### سادساً: التوافق العراقية

عدد المقاعد التي حصلت عليها القائمة 6 مقاعد بعد أن خاضت هذه الجبهة الانتخابات في ثمان محافظات عراقية، وأهم ما جاء في برنامجها الانتخابي هو: تسليح وتأهيل الجيش العراقي وإعادة بنائه وفق أسس وطنية والاستعانة بالضباط في الجيش العراقي السابق في هذا المجال، التمسك بإجراء التعديلات المطلوبة على بعض النقاط في الدستور العراقي، تشجيع الاستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية والاقتصادية، منح ملف الخدمات الأولوية التي تستحقها في البرنامج

الحكومي والتخصيصات، جدولة الانسحاب الأمريكي من العراق وإلغاء الميليشيات، وإبعاد الأجهزة الأمنية عن سطوة الأحزاب والميليشيات .

#### سابعاً: ائتلاف وحدة العراق

خاض هذا الائتلاف الانتخابات في 15 محافظة عراقية، وحصل على 4 مقاعد في مجلس النواب، وأهم برامج هذا الائتلاف هي: بناء مؤسسات الدولة بعيداً عن أنظمة المحاصصة والاعتماد على الكفاءات العلمية والمتخصصة، دعم مشروع تمليك الدولة للمواطن لتعزيز الروابط بين الدولة والمواطن وتوزيع قطعة ارض لكل عراقي عند بلوغه 18 عاماً، توسيع دائرة المشاركة لكل العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية، صيانة الحريات العامة والخاصة، تعزيز مشروع المصالحة الوطنية، ودعم الانفتاح الخارجي على دول العالم.

#### ثامناً: قائمة الاتحاد الإسلامي الكردستاني

شارك مرشحو هذه القائمة في محافظات إقليم كردستان وحصلوا على 4 مقاعد، وتدعو هذه القائمة في برنامجها الانتخابي إلى اللحمة وحرص الصفوف بين أبناء القوميتين الرئيسيتين في العراق العرب والكرد، وتطالب بترسيم حدود إقليم كردستان وضم كركوك إليها.

#### تاسعاً: الجماعة الإسلامية الكردستانية

حصلت هذه الجماعة على مقعدين داخل البرلمان، وأهم ما جاء في برنامجها هو: إلغاء القوانين التي لا تتفق مع أسس الشريعة الإسلامية، العمل على تنفيذ المادة 140، وحل مشكلة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها .

ومن خلال استعراضنا هذا لطبيعة البرامج الانتخابية للقوى الفائزة في الانتخابات، يظهر لنا بأن أغلب برامج الكتل السياسية تشترك في المفردات خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني والخدمي والاقتصادي مع الفارق في تقديم احدهما عن الأخرى وبصياغات مختلفة ، إضافة إلى تفضيل بعض الكتل والقوائم بعض البرامج الانتخابية التي تخدم مصالحها بالذات كما هو الحال في برامج الكتل والأحزاب الكردية التي ركزت على قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها. إلا أن جميع الكتل جميع الكتل

انفتحت بشكل عام على ضرورة تحقيق الأمن ومحاربة الفساد المالي والإداري وإنعاش الاقتصاد العراقي، وتكريس الوحدة الوطنية والابتعاد عن المحاصصة والطائفية واستبدالها بإشاعة روح التعايش السلمي، والاعتماد على الكفاءات العلمية والمتخصصة، وتعزيز ودعم بناء الوحدة الوطنية ومشروع المصالحة الوطنية. وما نلاحظه هو أن اغلب برامج هذه الكتل والأحزاب تمتاز بالعموميات وتتجنب الخوض في التفاصيل وربما يكون ذلك تهريا من المسؤولية في حال تعثرها في تنفيذ برامجها فيما لو وصلت إلى الحكم، كما لم توضح هذه الأحزاب الآليات المناسبة التي ستتبعها لتطبيق تلك البرامج لكي يتمكن المواطن من تشخيص الخلل في عمل الحكومة ومحاسبتها في حال تشكيلها لها، كذلك لم تقدم تلك الأحزاب تعهدات أخلاقية للفرد العراقي تلتزم بموجبها بتطبيق برامجها الانتخابية تلك في حالة فوزها وإلا عليها الانسحاب من الحكومة والتخلي عن الامتيازات التي حصلت عليها عن طريق أصوات الناخبين. أما على صعيد الناخب العراقي نجد أن البرامج الانتخابية للكتل والأحزاب السياسية العراقية لم تكن ذات أهمية لديه رغم أنها تعد وسيلة الارتباط بين المرشحين والناخبين في النظم الديمقراطية، إذ لم يعتبرها الأساس في انتخاب المرشحين إلى السلطة التشريعية لأسباب عديدة منها ضعف الوعي السياسي لدى نسبة كبيرة من أبناء الشعب العراقي وبالتالي فقدانها القدرة على التمييز بين البرامج الانتخابية ونقدها واختيار الأفضل منها، أو نتيجة تعلقه بشدة ببعض الرموز السياسية والحكومية والدينية بدون دقة وعقلانية مما جعل من هذه البرامج حلقة فائضة في العملية السياسية، أضف إلى ذلك أن اغلب تلك البرامج هي برامج فئوية وليست برامج وطنية تتسابق بها الأحزاب والتنظيمات السياسية لكسب الناخب من نفس المكون الذي تنتمي إليه وبالتالي يميل الناخب إلى انتخاب ابن المكون الذي ينتمي إليه مبتعدا عن المرشح الذي ينتمي إلى مكون آخر بغض النظر عن البرامج الانتخابية التي تقدم إليه.

ويدخل العراق الآن بعد إعلان نتائج الانتخابات في حلقة معقدة من التحالفات السياسية التي سيترتب على ضوئها تعيين القادة الجدد الذين سيحكمون البلاد. فإذا ما

أقرت رسميا نتائج الانتخابات وكونت الكتلة الأكبر الحكومة (بغض النظر عن الخلاف حول هذا الموضوع ) فيتعين عليها رسم السياسة العامة في ضوء التوافق في البرامج الانتخابية الذي سيكون القاعدة الرئيسية لأي تحالف في مرحلة ما بعد الانتخابات. وان أي انحراف عن البرامج المعلنة ولاسيما تلك التي تتقاطع (خفية) مع الدستور، أو محاولة إلغاء الآلية المحايدة للدولة في رعايتها للعملية السياسية سلميا، وتجبيرها لصالح كتلة معينة أو حزب معين من خلال تأطيرها سياسيا وإيديولوجيا وقانونيا، فإنه أمر يجب أن يواجه جماهيريا ودستوريا بالمطالبة بسحب الثقة عن الحكومة للإطاحة بها قانونيا والحفاظ على العملية الديمقراطية.